

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ، وقد تناوله الباحثون والدارسون بالنقد والتحليل ، في المجلات والصحف ، وفي الرسائل الخاصة التي وجهت إلي .

وكان من بين ما سئلت عنه ، أنني أغفلت بيان الطريقة التي اخترتها في البحث ، وسألني بعضهم : هل كان هذا عمداً ، أم كان بسبب العجلة ؟

والواقع أنني لم أجد حاجة لبيان منهجي في التأليف ، في المقدمة التي كتبتها للطبعة الأولى ، لأنني رأيت ذلك واضحاً لمن يقرأ الكتاب . غير أنني لا أجد مانعاً في بيان طريقي في مقدمة الطبعة الثانية ، لمن يريد معرفتها من المؤلف نفسه .

فلقد وقر عندي أن هذه المادة العلمية (نظام الحكم) يجب أن يتوفر لمن يتصدى للتأليف فيها خمسة أمور لا بد منها :

أولها - العلم بما ورد عنها في الكتاب والسنة ، ومتفرعاتها ، كالمؤلفات في التفسير والفقه والأصول والتوحيد ، وما كتب الأقدمون في موضوع السياسة الشرعية ، والأحكام السلطانية ، وما إليها . فذلك كله هو المصدر الأول لموضوع نظام الحكم الاسلامي . وهو الذي يمكن أن يسمى « الثقافة الشرعية » .

ثانيها - تتبع ما في كتب التاريخ الموثوقة ، حول هذا الموضوع ،
ففي الطبري ، وابن الأثير ، والوزراء والكتاب لجشهياري وغيرها ، نواح
كثيرة ، لم ترد في المصادر الأولى ، وهي بالغة الأهمية ، كما ترى ذلك
واضحاً خلال كتابنا هذا .

ثالثها - تتبع ما في أهم كتب الأدب ، التي حملت في تضاعيفها
كثيراً من القواعد والمبادئ ، التي لم ترد ، لا في المصادر الأولى ،
ولا في كتب التاريخ .

رابعها - أن يكون المتصدي للتأليف عالماً بالمبادئ الدستورية ،
والقوانين الوضعية ، والنظريات الحديثة ، التي تدرس في كليات الحقوق ،
وكليات العلوم السياسية ، فذلك يؤدي إلى مقارنة ما كان عند المسلمين
والعرب بما هو كائن عند غيرهم من الأمم .

خامسها - أن يكون المتصدي للتأليف قد مارس السياسة العملية ،
وعمل فيها ، واكتوى بنارها ، وعجم عودها ، وعرف خيرها وشرها ،
وأدرك ما في بواديها وخوافيها من علل وحجج وذرائع ، وغير ذلك .
إنه بذلك يكون أدنى إلى فهم المواقف ، ومعرفة مغازي الاشارات ،
ودلالات العبارات ، واصطياد الدر من الصدف .

وأستطيع أن أدعي متواضعاً أنني قد رأيت في نفسي تجمع هذه
الصفات ، أي القدرة على التأليف ، فرجعت إلى أوراق ، وكتبي ،
وقلت : اذا وجدت جديداً ألفت ، وإلا فاني لا أريد أن أكون نسخة
صغيرة عن سبقي . وقد رأيت أنني وجدت الجديد الذي أبحث عنه ،
فدفعته الى القراء في هذا الكتاب الأول الذي تحدثت فيه عن الحياة
الدستورية وعن الحياة الادارية .

ولقد كان غرامي بهذا الموضوع قديماً ، يرجع الى أكثر من ثلاثين عاماً . فقد أولعت بالمكتبة الأندلسية ، وأحببت أن أعرف تاريخ الأندلس ، والحضارة الأندلسية من مصادر الأندلسيين أنفسهم . وازداد هذا القرام حينما زرت الأندلس مرتين عام ١٩٦٢ ، ووقع لي أن وجدت ألفاظاً ومصطلحات تحتاج الى إيضاح ، كقول ابن حوقل : « وكان في المدينة قاض ومحلف » ، وهو يتحدث عن قرطبة . فأما القاضي فقد عرفناه ، وأما المحلف فمن هو؟ إن المعاجم لم تغدنا في فهم كلمة (المحلف) . وقد ذاكرت بعض الأصدقاء ، فلم يفدني إلا العالم المحقق الصديق الأستاذ سامي الدهان ، رحمه الله ، فقد أشار عليّ بالرجوع الى معجم (دوزي) : « فوات المعاجم العربية »^(١) . فلما رجعت الى مادة (حلف) وجدت أن المحلف كان في العاصمة هو الذي يقدم التقرير الى الخليفة عن أحوال المملكة ، أما في الاقاليم فهو الذي تعينه المجالس البلدية لمراقبة أسعار الخبز والتمر (كذا) ، ومراقبة حسن دفع أجور العمال ، فهو نوع من المحتسب . وأخذت أمضي في جمع أمثال هذه المفردات ونصوص معانيها ، حتى اجتمع لدي نواة معجم فيه جملة صالحة من الألفاظ والمصطلحات .

وكان أن توليت تدريس مادة يسمونها (النظم الاسلامية) في الجامعة اللبنانية ، فاعتمدت في السنة الأولى على كتب من سبقني ، ثم أخذت أقدم الى الطلاب أمالي أهيئها لهم ، ثم أضفت اليها ما أضفت ، وهو أضعاف ما قدمت الى الطلاب ، فكان هذا الكتاب .



وكان مما أخذ عليّ بعض الأساتذة المحققين أنني لم أُنفع بكتاب «الخلافة» للسنهوري، الذي كتبه بالفرنسية، ولا بكتاب «الامامة العظمى» لرشيد رضا، ولا بكتاب «الوزارة العباسية من عام ٧٤٩ - ٩٣٦» الذي ألفه «دومينيك سورديل» ونشره المعهد الفرنسي بدمشق (١).

وكنت أحب لهذا الصديق، قبل أن يبدي ملاحظته هذه، أن يعود الى هذه الكتب، التي لم يرد لها ذكر في كتابي، ليرى أنه ليس فيها ما ينفع به في موضوعي.

فأما كتاب السنهوري فقد طبع عام ١٩٢٦، وهو أطروحته للدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة ليون. والسنهوري في العشرينيات غير السنهوري في الخمسينيات. ويني أن وقته لم يتسع لاعادة النظر في كتابه، وإلا لشطب الكثير مما جاء فيه. فالسنهوري نفسه يعترف بأن دليله في بحث الخلافة كان الإمام الماوردي وحده، لم يزد عليه شيئاً، فما هي الفائدة من الإشارة الى السنهوري؟

ثم ان السنهوري، اذا كان موفقاً في نقل آراء الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية»، فانه كان مخطئاً أيماً خطأ، حيناً أدلى برأيه الشخصي في بعض المواضع، كقوله عن الخلافة الأموية إنها تنكبت عن الكتاب والسنة، وأنها رجعت الى أحكام الجاهلية!! وقال مثل ذلك وأشد عن الخلافة العباسية. وهذا لا يتفق مع الحقيقة العلمية في شيء. فالخلافتان الأموية والعباسية، كانتا خلافتين مسلمتين، طبقتا

أحكام الكتاب والسنة ، وعملنا على نشر الاسلام ، وعلى دعم الشريعة الاسلامية ، ما في ذلك شك . وإذا كانتا قد عملتا بأساليب الملك ، لا بأساليب الخلافة الشرعية ، في بعض الأحيان ، أو في أكثر الأحيان ، فذلك لا يعني أنها خرجتا عن الاسلام ، وعادتا الى الجاهلية .

أما كتاب الإمام رشيد رضا ، فهو كتاب ألف لمناسبة سياسية محضة ، هي إلغاء الخلافة من قبل الأتراك الكماليين ، وليس فيه أكثر من استعراض بعض النصوص ، ثم اقتراح بالتفاهم مع الأتراك في انتقال الخلافة الى العرب . وأنا الذي أجلت رشيد رضا في كتبه كلها ، ودعوت لها ، واعتبرتها (مناراً) جديداً في فهم الشريعة الاسلامية وتطبيقها ، يؤسفني أن أقول إنني لم أجد أي رأي جدير بالاعتباس في كتابه عن الخلافة أو الامامة العظمى .

أما كتاب (سورديل) فليس أكثر من مجموعة نصوص تاريخية ، لا تضيف الى معلوماتنا شيئاً .

لقد قرأت هذه الكتب ، وكثيراً غيرها ، قبل أن أدفع كتابي الى المطبعة ، ورأيت أن أقصر في مصادري على ما ورد في الهوامش ، ولو أردت أن أسرد ما قرأت ، لبلغ آلاف الكتب في التفسير والحديث والفقه والتوحيد والأصول والتاريخ والأدب والسياسة الشرعية والأحكام السلطانية . ولكن ما فائدة هذا السرد ؟ الأدل على سعة اطلاعي ؟ لا ، لست في هذا الوادي من ورد ولا صدر ، وإنما أردت أن أشير الى ما انتفعت منه خلال قراءاتي ليس غير .

كان حرياً بإخواني المنتقدين ، أن يدلوني على رأي في هذه الكتب لم أنتبه اليه ، لا أن يلوموني على أنني لم أشير الى هذه الكتب ، وأن يستدلوا من ذلك على أنني لم أقرأها . ولو أرادوا دلالي على شيء جديد لكانوا من المحسنين ، ولكنك من الشاكرين .

هذا وقد رأى بعض الاصدقاء أنني قد أسبغت في كتابي الطابع الاسلامي على الحضارة الاوربية ، أو أنني «أوربت» الحضارة الاسلامية . والواقع أنه لم يرد في بالي لا هذا ولا ذاك ، وإنما ظن بعض الاصدقاء هذا الظن ، لما رأوا من روائع حضارتنا الاسلامية .



إن هذه الحضارة الاسلامية لم تدرس حق اليوم الدراسة المنهجية العلمية اللائقة بمكانها بين الحضارات . وقد أهملها بنوها ربحاً من الزمن ، وتناولها أكثر الباحثين الاجانب بكثير من التحيز والجهل وسوء النية ، إن لم أقل الافتراء . ولا سيما في مطلع هذا القرن ، والقرون التي قبله . على أننا نقول منصفين إن معظم الدراسات التي جاءت بعد الحرب الثانية ، في أكثر اللغات ، قد جاءت أقرب إلى الانصاف ، وإلى الفهم الحقيقي للمشكلات العقلية والسياسية والاجتماعية والعسكرية وغيرها . فلقد كان من آثار التطور العميق الذي أصاب الدراسات الاسلامية ، أن حمل أكثر الباحثين والدارسين على ارتياد الحقيقة العلمية أنى كانت . أضف إلى ذلك قيام الكتابين باللغات الاجنبية من المسلمين ، الذين حاولوا ردّ التهم ، ومناقشة المضللين من الكتاب والمؤلفين ، فكانوا بذلك حاجزاً في وجه المقتحمين من العلماء الاجانب .

لقد آمنت منذ دهر بعيد بأن حضارتنا الاسلامية حضارة أصيلة من وجه ، وحضارة غنية من وجه آخر . وكنت كلما أوغلت في دراستها اتضحت في ذهني صورتان : الأصالة والغنى ، سواء أكانت في دراساتي لها باللغة العربية أو الفرنسية . وكنت أرى أنني أمام أفكار أبكار ، لم يعرف معظمها عند الأمم السابقة ، كما أنها لم 'تجَلْ' للقراء الجلاء الذي يبرزها واضحة المعالم .

ولعل كثيراً من الباحثين أصر على أن هذه الحضارة قد أخذت
عن سبقها من الأمم ، وأنها تفاعلت مع الحضارات الأخرى ، وأنها
أقرت بعض ما عرف العرب في الجاهلية ، وغير ذلك مما يتسق مع هذا
اللحن . ولكن قلّ من أفرد لهذه الحضارة وجوه الأصالة التي جاءت
بها ، سواء أكان ذلك في الكتاب العزيز ، أو في السنة المطهرة ،
أو في أعمال الخلفاء ، وعماهم ، مما سترى مصداقه في هذا الكتاب ،
من ناحية واحدة ليس غير ، هي ناحية تنظيم الدولة .
وقد أطلقت على كتابي هذا في طبعته الثانية اسم «الحياة الدستورية»
على طريقة التغليب . فهو قد احتوى مواضيع أخرى ، قد لا تكون
وثيقة الصلة في الفقه الدستوري الخالص ، ولكنها على كل حال فرع
من فروعه .

وبعد فاني أضرع الى الله في أن يهني الصحة والقوة على متابعة
نشر الكتب الباقية . فالكتاب الذي بين يدي ، والذي أحاول إتمامه
يتعلق بالسلطة القضائية في الاسلام . وآمل أن يتبعه كتاب عن الحياة
العسكرية ، ورابع عن الحياة المالية والاقتصادية ، وخامس عن شؤون
الدواوين . وقد تنشأ مواضيع جديدة ليست في الحساب .

والله المسؤول عن التوفيق .

ظافر القاسمي